وزارة العدل

# نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الخميس

التاريخ: ٦-٨-٢٠٢٠

الراي

محليات

### مناقشة قضية الصندوق أعادت إلى الواجهة أسباب استقالة رئيس وحدة التحريات المالية

# «الماليزي» ينبش «غسيل الأولمبي»

### ○ الخالد: علينا أن نكبر بالكويت... ومن يغسل الأموال يتحمل المسؤولية

| كتب وليد الهولان
وفرحان الشمري
وناصر المحيسن |

استحضر بند الطلب النيابي لتخصيص وقت من جلسة مجلس الأمة أمس، للوقوف على أسباب حفظ بلاغ قضية غسيل أموال «الصندوق السيادي الماليزي» قبل عامين، دواعي استقالة رئيس وحدة التحريات المالية في وزارة المالية باسل الهارون في أبريل من العام 2018، فيما وضع النائب رياض العدساني النقاط على الحروف بكشفه «عن أن باعثها هو حفظ قضية شبهة غسيل أموال المجلس الأولمبي الآسيوي، نتيجة إحالة ملفها منقوصا للنيابة العامة... وكأن من صاغ البلاغ أراد تلك النتيجة».

عامان هما الفاصل الزمني بين «غسيل أولمبي» حُفظ و«غسيل سيادي ماليزي» توارى عن الأنظار عامين، ثم أعيد نفض الغبار عنه أخيراً، وغيره ضمن ملفات أبدت حكومة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مقدمات التصدي لها.

وفيما دعا سمو رئيس مجلس الوزراء إلى أن «نكبر بالكويت من بعض الكلمات، وعدم ربط اسمها بقضية غسيل الأموال، وان ما يثار حول بعض المواطنين والمقيمين بتهمة غسيل الأموال هم يتحملون مسؤوليته، والبلد أكبر من أن تتحمله»، قابل المجلس ذلك بتفاؤل مشوب بحذر مرارة التجارب السابقة.

واذ وضع بعض النواب ملفات الفساد على «بشت» الخالد، ممهدين الطريق لإجراءات حكومته التي ستتخذها لمواجهتها، اعتبر النائب عبدالكريم الكندري أن التعاطي الحكومي مع ملف الصندوق الماليزي اختبار فعلي لمحاربة الفساد، فيما أكد النائب خليل أبل أن درب الحكومة في هذا الملف «خضر» وعليها الضرب بيد من حديد.

وأبدت النائب صفاء الهاشم مخاوفها من أن تكون تلك الملفات أكبر من أن يحملها بشت الحكومة، وأن التحرك الحكومي فيها لم يكن ذاتياً، وإنما بتحرك خارجي، فيما أكد النائب السبيعي عدم ثقته بأيٍّ من أجهزة الدولة، محملاً مجلس الأمة مسؤولية التصدي لهذه القضية.

وعلى ضوء النقاش النيابي-الحكومي الذي سارت عليه وقائع الجلسة قرر مجلس الأمة تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية غسيل أموال الصندوق السيادي الماليزي، ضمت صفاء الهاشم وشعيب المويزري وعودة الرويعي على أن تقدم تقريرها خلال شهرين لمجلس الأمة وإيداع التسجيل الكامل للتحقيق في هذه القضية لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

من جهة أخرى وضعت مناقشة الوضع التعليمي خلال الجلسة، وزير التربية والتعليم العالي الدكتور سعود الحربي في مرمى المساءلة النيابية، حيث أعلن النائب السبيعي عن تقديمها الأسبوع المقبل، فيما أقر مجلس الأمة تقرير لجنة التحقيق في شبهة التجاوزات والمخالفات في القطاع النفطي بتوصياته بـ«الأصوات الحكومية».

| التفاصيل ص 3-5 |



| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---|---|---|---|
| الخميس | ٦-٨-٢٠٢٠ | ١ | ١٤٩٢٦ |

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

توجّه بحثي جديد يساعد المحاكم في قضايا المتضررين

# الرضوان لـ القبس: «الحقوق» تبحث الجوانب القانونية لأزمة كورونا

يسرا الخشاب

ألقت تداعيات أزمة كورونا بظلالها على التوجه البحثي في قسم القانون الخاص بكلية الحقوق في جامعة الكويت، حيث كشف رئيس القسم، د. عبدالرحمن الرضوان، لـ **القبس** أن اهتمام أساتذة القسم ينصب على الجوانب القانونية لأزمة كورونا، مثل علاقتها بعقود الإيجار وعقود العمل، كما يعدّون أبحاثاً في هذه الموضوعات لمساعدة المحاكم على حل المشاكل التي قد تطرأ بعد الأزمة، لا سيما مع توقع رفع قضايا مختلفة من المتضررين في هذا الشأن.

وبيّن الرضوان أن القسم يتجه إلى تطوير المناهج عن طريق إضافة بعض الموضوعات الجديدة وتحويلها من اختيارية إلى إجبارية ضمن المنهج، كتدريس التوقيع الإلكتروني وقانون الإثبات الالكتروني وأسواق المال وبعض أنواع الشركات أو العقود الجديدة، فيما يتم حذف الموضوعات القديمة من المناهج.

## تفعيل الخطة

وذكر أن الكليات النظرية تعتمد على التواصل المباشر بين الطالب وعضو هيئة التدريس لشرح المقررات، قائلا: «إننا نسير وفقاً لخطة الجامعة التي تتبنى التعليم الإلكتروني بسبب استمرار الجائحة».

ولفت الرضوان إلى أن إدارة الجامعة حريصة على تدريب أعضاء هيئة التدريس على التعامل مع البرامج الالكترونية الحديثة، كما أصبحت اجتماعات القسم واللجان المصغرة، كلجنة تطوير المناهج ولجنة الاختبارات، تتم عن طريق الوسائل الالكترونية.

**اجتماعات القسم واللجان المصغرة تجري عبر الوسائل الإلكترونية**

**الأساتذة مهتمون ببحث علاقة الأزمة بعقود الإيجار والعمل**

وأشار إلى أن قسم القانون الخاص هو أكبر قسم بالكلية، ويضم تخصصات، كالقانون المدني وقانون المرافعات والقانون التجاري، أسوة بالجامعات الأخرى، كما تبلغ أعداد الأساتذة المعينين حوالي 39 عضو هيئة تدريس و5 أساتذة منتدبين، ومن المتوقع أن يكون هناك فائض في أعداد الأساتذة ليأخذ كل عضو العبء التدريسي الاعتيادي.

وأوضح أن القسم يستعين بأساتذة كلية الشريعة لتدريس قانون الأحوال الشخصية من القانون الخاص، بينما برز توّجه لابتعاث أساتذة الحقوق في هذا التخصص، بدلاً من الاستعانة بأساتذة الشريعة، للتركيز على الجانب القانوني الفعلي بشكل أدق بجانب الفقه الإسلامي.


| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---|---|---|---|
| الخميس | ٦-٨-٢٠٢٠ | ٣ | ١٦٨٥٩ |

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

### شكّلها المجلس بعد مناقشة القضية وأمهلها شهرين لإعداد تقريرها

# فتح «الصندوق الماليزي» أسفر عن... لجنة

| كتب فرحان الشمري
ووليد الهولان وناصر المحيسن |

أسفرت مناقشة مجلس الأمة لقضية غسيل أموال الصندوق السيادي الماليزي، عن تشكيل لجنة تحقيق، من ثلاثة نواب حول الجهة التي قامت بحفظ القضية، وأسباب ذلك الحفظ ودور الأجهزة الرقابية، حيث تشكلت اللجنة من النواب صفاء الهاشم وشعيب المويزري وعودة الرويعي، وحددت مدة عملها بشهرين لإنجاز تقريرها.

ومع بداية المناقشة، تلا وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، بين الحكومة وقال إن هناك تحقيقاً جارياً في النيابة العامة في شأن القضية، مؤكداً أن الكويت ومؤسساتها الرسمية كافة تعمل وفق نهج الأدلة والبراهين والمستندات الرسمية. وأشار إلى أن تحقيق النيابة العامة بهذا الشأن لم ينته بعد «ونتوسم من الأخوة النواب عند الحديث عن هذا الموضوع، تحرّي أصيل وسياسي لهم، أن يمارسوا دورهم بالاستفسار وتقديم الملاحظات، دون التطرق الى أرقام أو أسماء أو شخصيات، حتى لا يكون هناك خلل في سير التحقيق كما هو معمول بحسب قانون الإجراءات الجزائية سنة 1960». ونوه باهتمام مجلس الأمة في هذه المسألة المهمة التي شغلت الرأي العام وتداولتها وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة والتي كثر حولها الحديث والتأويلات والاجتهادات.

ومع بدء المداخلات النيابية، قال الرئيس الغانم إنه «فيما يخص موضوع التسجيل سوف أتركه للمجلس في آخر الجلسة، إما أن تكون لدى الأمانة العامة للاطلاع عليه لأن مدته 4 ساعات، وإما تشكيل لجنة برلمانية لانه لا يمكن عرضه».

وقال عبدالله الرومي «تقدمت بالطلب لكشف الحقيقة والصندوق حقيقة، وهناك مسؤول حفظ الملف، وهو متستر وارتكب جريمة، فلماذا استقال الهارون ويجب أن يطبق الإصلاح، واوله على النواب، قضية الصندوق الماليزي حفظت وانتم تعلمون ذلك علم اليقين».

من جانبه، قال علي الدقباسي «المعارضة للحكومة موقف سياسي، وهناك نماذج للمعارضة الرشيدة، والمعارضة تكون للفساد والحكومة حقيقة قامت بإجراءات صحيحة فيما يتعلق بغسل الأموال والاتجار بالبشر وغيرها من قضايا، وأنا أشد على يد الحكومة، ونحن في نهج جديد يستحق الدعم ونحن أمام منعطف تاريخي وعهد جديد ومصلحة الكويت فوق كل اعتبار».

وقال رياض العدساني إن «استقالة رئيس وحدة التحريات السابق كانت بسبب ملف الأولمبي الأسبوعي، وكان ناقصا ورئيس الوحدة قدم استقالته لأن الملف راح ناقصاً وحققت القضية». وقال عبدالكريم الكندري إن «الصندوق الماليزي هو اختبار فعلي للحكومة في محاربة الفساد، وهو 4 سنوات لما دخل حساب ابن رئيس الوزراء السابق 300 مليون دينار للمرة الأولى وكم حساباً لديه؟، فهناك مليار و200 مليون، وهناك من تواطأ أو سهل او استنفع، ولدينا ملاحظات على التحقيق، لماذا يخلى سبيل المتهم بدفع 50 الف دينار وطلع وهو عنده طيارة خاصة، ورئيس الوزراء السابق اين هو؟ هل هو متواطئ؟».

وقال الحميدي السبيعي «هل تعلمون أن البنك في حال تم ادخال أموال إليه يشتبه بها، فإنه من الواجب أن يبلغ خلال يومين وإذا لم يبلغ فما هو دور البنك المركزي ووحدة التحريات ودور امن الدولة حسب القانون الكويتي؟، ونحن كنا نرى أن الحكومة كانت مرتبكة بالأمس فقامت بنصف مناقشة الاستجواب، يقول الوزير الحريص إن هناك تسجيلاً مجتزأ ويصر على ضرورة أن يتم نشر التسجيل، شنو اللي قاعد يصير؟ هذا دليل على أن الفساد ينخر بالبلد، ونحن اليوم لا نثق بأي من أجهزة الدولة، والمطلوب اليوم من مجلس الأمة تشكيل لجنة برلمانية وغير ذلك لا طعم ولا رائحة».

وقال عبدالله الكندري «الملف الماليزي سيرة وانفتحت، شركة تؤسس تفتح ويبوم واحد يدخل مليار دولار في حسابها، أخشى أن يصدر حكم على الكويت بسبب مثل هذه الأمور».

واستغرب النائب يوسف الفضالة بيان الوزير مبارك الحريص، متسائلا عن عمل الأجهزة الرقابية، وأضاف «أكبر القضايا الموجودة ليست من إثارة الأجهزة الرقابية بل من الخارج، وقضية بهذا الحجم تثار من الخارج، فما دور الأجهزة الحكومية؟ تعلم وساكتة» داعياً إلى «التحرك على الشبكة الموجودة، وخصوصاً أن تشعبات القضية أمر مرعب».

ووصف عمر الطبطبائي، الخطوات الحكومية بانها بطيئة، مشيراً إلى شغور منصب رئيس وحدة التحريات منذ سنتين، ولفت إلى أن 3 بنوك قدمت بلاغات عن تضخم في حسابي شخصين، فاين تحركات البنك المركزي؟ والموضوع ليس شخصين وبالتاكيد هناك سلسلة، فهل هناك رغبة حقيقية في الإصلاحات؟ وكم سنعوض ماليزيا فيما بعد؟» داعياً إلى أن تكون الخطوات الحكومية اسرع.

واوضح عادل الدمخي أن «مجلس الوزراء أمام بلاغ في محاربة الفساد، ويجب التعاون مع مجلس الأمة في لجنة تحقيق نيابية في هذا الموضوع، ومحاسبة الأجهزة السابقة، فالبنوك كانت تبلغ في عام 2016، لكن وحدة التحريات لم يكن لها دور قوي» وتطرق النائب رياض العدساني إلى القضايا المالية المثارة، وأشار إلى تاكيده في الاستجواب بأن بلاغ الصندوق الماليزي ناقص، بالإضافة إلى قضية الإبرباص والرشاوى والتستر عليها من قبل الحكومة، وانتقد مواقف بعض النواب، معتبراً أنه «مجرد كلام في مجلس الأمة وقلة قليلة تقف مع الحق».

وقال خليل ابل «ثمة قصور في الأجهزة الرقابية ولم يحاسب أحد، لما سفيرة دولة تغرد بالصندوق الماليزي... اليس ابتزازاً؟، وهذا بسبب ان الأجهزة لم تقم بدورها. واقول لرئيس الوزراء إن دربك أخضر بهذه المسألة واضرب بيد من حديد».

> **الحريص:**
> **النيابة تحقق في القضية والكويت تعمل بنهج الأدلة والمستندات الرسمية**
>
> **الدقباسي:**
> **نحن أمام نهج حكومي جديد يستحق الدعم ومصلحة الكويت فوق كل اعتبار**
>
> **السبيعي:**
> **الفساد ينخر بالبلد ونحن اليوم لا نثق بأي من أجهزة الدولة**
>
> **الفضالة:**
> **ضرورة التحرك على الشبكة الموجودة فتشعبات القضية أمر مرعب**
>
> **أبل:**
> **أقول لرئيس الوزراء إن دربك أخضر بهذه المسألة فاضرب بيد من حديد**

مصافحة عن بعد بين العقيل والهاشم (تصوير أسعد عبدالله)

حديث ورّاي - نياسي

## من المناقشة

### «غسل الأموال» سلوك فردي لا وطني

شدد سمو رئيس مجلس الوزراء على أن «تشكيل اللجان حق أصيل لمجلس الأمة ولا ينازعه فيه أحد، لكن يجب أن نكبر بالكويت من بعض الكلمات، وعدم ربط اسمها في قضية غسل الأموال، وما يثار حول بعض المواطنين والمقيمين بتهمة غسل الأموال، هم يتحملون مسؤوليته والبلد اكبر من أن تتحمله».

### الفساد وبشت الرئيس

قالت صفاء الهاشم «موضوع الصندوق الماليزي محفوظ من زمان، ولكن لما أثاره المدعي العام الاميركي اضطرت الحكومة إلى فتحه، ويا رئيس الوزراء، إن الفساد يمكن ما يقدر يشتك بشبله وملفات كثيرة وكأنها قرود تتنطط بسبب الرخاوة في التنفيذ، وبيان الوزير الحريص كله غلط بغلط، لأنكم ما تحركتم إلا لما المدعي العام الاميركي تحدث».

### الاستجواب بين اثنين

اثناء مناقشة الصندوق الماليزي حدث سجال بين النائبين صفاء الهاشم وعبدالكريم الكندري بعد أن قال الكندري إن الهاشم في 4 استجوابات لرئيس الوزراء السابق لم نتوقع على عدم التعاون لترد الهاشم بانها اول من استجوب رئيس الوزراء بعد تصريحه أن دولة الرفاه انتهت.

### صناديق أخرى

قال النائب محمد الدلال إن «قضايا النائب البغالي والصندوق الماليزي وتضخم الحسابات بدأت تطفو، وأرى ضرورة تطوير دور الجهات الرقابية ومن يديرها لمواجهة الفساد، فهذا النهج يجب ان يستمر في منظومة متكاملة».

وقال خالد العتيبي «أكاد أجزم ان هناك صناديق أخرى غير الصندوق الماليزي، وقضايا يتدخل فيها علية القوم، من غسل أموال من دون حسيب ونحن مهددون باستبعاد الكويت او فرض عقوبات عليها».

| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---|---|---|---|
| الخميس | ٦-٨-٢٠٢٠ | ٤ | ١٤٩٢٦ |

القبس

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

# الحريص: تحقيقات النيابة جارية

أكدت الحكومة في بيان ـ تلاه في مجلس الأمة أمس، وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الخدمات مبارك الحريص ـ خلال مناقشة الطلب النيابي، بشأن مناقشة قضية الصندوق الماليزي، واستيضاح سياسة الحكومة في شأنها، أن دولة الكويت ومؤسساتها الرسمية تعمل وفق نهج الأدلة والبراهين والمستندات الرسمية.

وذكر الحريص أن التعاطي الكويتي مع موضوع الصندوق السيادي الماليزي ارتكز على عدد من المعطيات؛ منها متابعة القضية المنظورة أمام القضاء الماليزي.

وأوضح أن هذا الصندوق غير مرخّص بدولة الكويت، وليس له أي نشاط مالي محلي، ناهيك عن أن يكون شركة مدرجة في بورصة الكويت؛ لذا فإن هيئة أسواق المال لم تتلقَّ أي طلب أو استفسار من أي من أعضاء المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بهذا الخصوص.

ولفت إلى أن بنك الكويت المركزي قام من خلال الرقابة الميدانية أو المكتبية أو المهام التفتيشية على تلك البنوك خلال الأعوام السالفة الذكر إليها بالاطلاع على الإخطارات والتأكيد من أن «وحدة التحريات المالية الكويتية» قد تسلّمتها.

وأكد الحريص أن جميع الإخطارات المقدمة من البنوك إلى «وحدة التحريات المالية الكويتية» من تاريخ 2016/10/4 وحتى تاريخ 2019/1/20 لم تتعلّق بشبهات مالية مختلفة ولم تشر إلى الصندوق السيادي الماليزي.

وأضاف: إن «وحدة التحريات المالية الكويتية» في عام 2020/2019 قد قامت بإحالة ما يفوق 70 بلاغاً إلى النيابة العامة، كما قامت بإحالة أكثر من 235 تقريراً اشتباهيّاً إلى الجهات المختصة. ولفت إلى أن «وحدة التحريات المالية الكويتية» قامت بإحالة بلاغ إلى النيابة العامة بتاريخ 28 مايو 2020 بحق أشخاص طبيعيين واعتباريين، بشأن شبهات مالية مرتبطة بعمليات غسل الأموال. وقال الحريص إن دولة الكويت، ومن خلال جميع مؤسساتها، لم تتلقَّ حتى حينه أي إخطار أو استفسار رسمي من أي جهة دولية لها صلة بالصندوق السيادي الماليزي. وربطاً مع شخصيات اعتبارية أو طبيعية في دولة الكويت، بالإضافة إلى ذلك لم يتبيّن من التحقيقات الرسمية وإجراءات الجهات المعنية حتى هذا التاريخ أي ارتباط مباشر أو غير مباشر ما بين دولة الكويت أو أحد مواطنيها أو من المقيمين أو المؤسسات المالية مع هذا الصندوق.

واختتم الحريص بيان الحكومة بالإشارة إلى أن هناك تحقيقاً في النيابة العامة لم ينتهِ حتى الآن، متمنياً على النواب عند مناقشة هذا الموضوع الاستفسار وتقديم الملاحظات من دون التعرّض للأرقام أو الشخصيات والأسماء، حتى لا يكون هناك خلل في سير التحقيق، كما هو معمول به وفق قانون الإجراءات الجزائية لعام 1960.


| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---|---|---|---|
| الخميس | ٦-٨-٢٠٢٠ | ٤ | ١٦٨٥٩ |

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

# استدعاءات المشاهير مرهونة باكتمال أوراق المواجهة

تواصل النيابة العامة استعداداتها لبدء استدعاء المشمولين بقائمة بلاغات تضخم الحسابات وشبهات غسل الأموال التي تسلمتها، بعد استكمال أوراق المواجهة اللازمة للمتهمين بناء على التحريات والأدلة، للتأكد من مصدر ومشروعية الأموال في حساباتهم، ومتابعة التحويلات المالية الداخلية والخارجية التي قام بها بعض المشاهير.

وعلمت «الراي» أن القائمة التي تسلمتها النيابة تضم كمرحلة أولى كلاً من (ع.ب) و(ح.ص) و(ن.ن) و(ف.ش) و(ا.ج) و(ع.ب) و(ر.غ).

وفيما صدرت قرارات سابقة من النيابة بحجز أموال بعض المشاهير، أكدت مصادر قانونية رداً على سؤال عن احتمالات اتخاذ قرارات بحجز بعض مشاهير السوشيال ميديا أو المشمولين بقائمة البلاغات الثانية بعد بدء التحقيقات، أكدت أنه «لا يمكن الحديث عن هذا الأمر قبل بدء التحقيق».

وشددت المصادر على أنه «لا يمكن الجزم مسبقاً بأي قرار سواء الإفراج بلا ضمان أو الحجز أو الإفراج بكفالة»، مبينة أن «هذه الإجراءات لا يتخذ فيها قرار إلا بعد التحقيق والمواجهة والاطلاع على الأقوال والتحريات والتحقيقات، وهذه من الضمانات الأساسية التي يوفرها القانون لأي متهم».

وأشارت المصادر إلى أن «الملفات تحتاج إلى قراءة بتمعن لاستكمال مختلف جوانبها، وأن من المرجح أن تبدأ التحقيقات نهاية هذا الأسبوع أو بداية المقبل»، مبينة أن «تأخير التحقيق يرتبط ببيانات تطلبها النيابة من الجهات المعنية وهو ما يستغرق وقتاً من هذه الجهات، ومتى ما توافرت وكانت (المواجهة) جاهزة ستبدأ عمليات الاستدعاء للتحقيق».


| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---|---|---|---|
| الخميس | ٦-٨-٢٠٢٠ | ١ | ١٤٩٢٦ |

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة فحصت جميع الفواتير والمبالغ في حساباتهم

# مشاهير اسْتَبَقُوا تجميد أموالهم.. فحوّلوها

■ حصار أمني لـ«بوتيكات» منذ 8 أيام ■ استدعاء مدير الشركة المالي للتحقيق

**القبس** - خاص

كشف مصدر مطلع أن النيابة العامة ووزارة الداخلية ممثلة في المباحث الجنائية و«أمن الدولة»، تحاصران مبنى شركة بوتيكات الراعية للمشاهير، منذ 8 أيام وحتى اليوم.

وقال المصدر لـ **القبس**: «إن النيابة تواصل تحقيقاتها المارثونية في بلاغات غسل الأموال بحق المشاهير الـ10 الصادرة أوامر بمنعهم من السفر وتجميد أرصدتهم، بل وحتى في أيام العيد كانت في مبنى بوتيكات، لفحص جميع الفواتير والأوراق والمبالغ التي كانت تدخل الشركة؛ لمعرفة مصادرها وما إذا كانت أموالاً مشروعةً أم فعلاً نتيجة غسل».

وذكر المصدر أن «هناك معلومات عن قيام بعض المتهمين من المشاهير، استشعاراً لإجراء تجميد أرصدتهم، بتحويل مبالغ بمئات الآلاف إلى حسابات أقربائهم»، مستدركاً: «لكن جهات التحقيق ستسألهم عن كل دينار دخل أرصدتهم، وليس فقط عن الأرصدة المجمّدة الحالية».

وتابع المصدر، قائلاً: «من غير المعقول أن يكون في حساب أحد المتهمين 200 الف دينار فقط ضمن المبالغ التي جُمّدت، في حين لا يسأل عن المبالغ التي حوّلها في الأيام الأخيرة، ورصدت حركتها وحدة التحريات، وبناء عليها قُدّم بحقه بلاغ غسل الأموال!». وأشار إلى انه «تم استدعاء المدير المالي لشركة بوتيكات، تمهيداً لاستجوابه، ومن ثم تحديد مصير الكثير من الأمور في القضية».

وفي ما يخص البلاغات الـ10 الجديدة الواردة إلى النيابة العامة في آخر يوم عمل قبل العيد، أجاب المصدر، قائلاً: «حتى الآن هي في المرحلة الأولى، ومن ثم سيتم تحويلها وتوزيعها إلى وكلاء النيابة، تمهيداً للفحص واتخاذ الإجراءات بحق المتهمين فيها».

## النيابة تسلمت رسمياً بلاغات جديدة ضد:

■ نهى نبيل ■ فوز الشطي

كشفت مصادر مطلعة لـ **القبس** أن النيابة العامة تسلمت رسمياً بلاغات جديدة بشأن غسل أموال وتضخم حسابات بعض المتهمين، كان أبرزها ضد الفنانة فوز الشطي والإعلامية نهى نبيل.

استغلّت خطأً إجرائياً.. وأعادت المبلغ بأمر من السلطات الأمنية

## الفاشينستا «مرمر» سحبت 40 ألف دينار

علمت **القبس** من مصدر أمني أن الفاشينستا، التي تمكنت من سحب 40 الف دينار كويتي نقداً من أحد البنوك هي مريم رضا، المعروفة بـ«مرمر» في وسائل التواصل، والصادر بحقها قرار من النائب العام بتجميد حساباتها البنكية ومنعها من السفر. وكانت **القبس** قد ذكرت سابقاً أن الفاشينستا استغلت ثغرة بسبب أن الجهات الأمنية عمّمت رقمها المدني بالخطأ على البنوك، على الرغم من صحة اسمها الصادر ضده تجميد الحساب. وتدخلت الجهات الأمنية بعد اكتشاف الأمر وطالبتها بإرجاع المبلغ على الفور، وإلا فسيتم اتخاذ إجراء قانوني ضدها، الأمر الذي استدعاها لإرجاع المبلغ في اليوم التالي مباشرة.


| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---|---|---|---|
| الخميس | ٦-٨-٢٠٢٠ | ١ | ١٦٨٥٩ |

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

# سجن مهندس سابق في «غوغل» بتهمة «سرقة أسرار تجارية»

حُكم على مهندس سابق عمل بوحدة السيارات ذاتية القيادة في شركة «غوغل» بالسجن 18 شهراً بتهمة سرقة أسرار تجارية قبل فترة وجيزة من انضمامه إلى شركة ««أوبر».

وقال قاضي المحكمة الجزئية في سان فرانسيسكو ويليم ألسوب إن المهندس أنتوني ليفاندوفسكي ارتكب «أكبر جريمة سرقة سر تجاري رأيتها على الإطلاق»، حسب ما ذكرته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي».

وأضاف القاضي أن ليفاندوفسكي الذي دين بعد اتفاق الإقرار بالجرم في مارس الماضي «يمكنه أن يدخل السجن بمجرد انحسار الوباء».

وقام ليفاندوفسكي بتحميل أكثر من 14000 ملف من ملفات شركة «غوغل» على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به قبل مغادرة الشركة في يناير 2016.

وانتقل ليفاندوفسكي بعد ذلك إلى «أوبر» حيث قاد أحد مشاريعها، قبل أن يتم طرده في عام 2017 بسبب هذه الواقعة.

وقدم ليفاندوفسكي دعوى إفلاس في مارس من هذا العام لأنه مدين بمبلغ 179 مليون دولار لـ«ألفابت» الشركة الأم لـ«غوغل» تعويضاً عن أفعاله.

| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---|---|---|---|
| الخميس | ٦-٨-٢٠٢٠ | ٢٤ | ١٤٩٢٦ |

# وفيـــات

## الوفيات

● **محمد شطيط مطر المطيري، 47 عاماً،** (شيع)، تلفون: 94466683، 55380807

● **بدرية جابر عيسى القلاف، زوجة/ محمد حاجي محمد أشكناني، 73 عاماً،** (شيعت)، تلفون: 99625661، 66769600

● **زينب علاء الدين سيد أمير القزويني، أرملة/ عبدالأمير محمد سلطان المتروك، 45 عاماً،** (شيعت)، تلفون: 65566558، 99888640

● **وضحة محمد جابر، أرملة/ فهد محمد راشد العجمي، 85 عاماً،** (شيعت)، تلفون: 65090444، 65500552

● **أحمد عبدالله عبدالحميد الهزاع، 81 عاماً،** (شيع)، تلفون: 66666971، 90900125

● **خديجة عوض عبدالله أحمد، أرملة عبدالحميد معرفي، 69 عاماً،** (شيعت)، تلفون: 97762222، 99613106، 55777793

**«إنا لله وإنا إليه راجعون»**